الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **تاريخ الاجتماع:** الاثنين 29 جوان 2026
- **جدول الأعمال:** جلسة تمهيدية في إطار النظر في مشروع القانون عدد 2026/42 المتعلق بالمصادقة على مشروع مخطط التنمية 2026-2030.
- **الحضور:**
  - **الحاضرون:** 03
  - **المعتذرون:** 01
  - **الغائبون:** 06
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:** 00

- **افتتاح الجلسة:** 10.20 دق **رفع الجلسة:** 12.40 دق

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد يوم الاثنين 29 جوان 2026 جلسة تمهيدية في إطار النظر في مشروع القانون عدد 2026/42 المتعلق بالمصادقة على مشروع مخطط التنمية 2026-2030 وذلك بالتداول حول المحاور والمسائل ذات الصلة بمجالات اختصاصها تبعا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب عدد 15 في جلسته المؤرخة في 22 جوان 2026.

واستهل رئيس اللجنة أشغال الجلسة باستعراض المنهجية التي سيقع اعتمادها لدراسة مشروع مخطط التنمية 2026-2030، مبيّنا أن هذه الجلسة التمهيدية ستليها سلسلة من جلسات الاستماع المشتركة مع بقية اللجان القارة بحضور ممثلي الوظيفة التنفيذية، وذلك قصد تعميق النقاش والتداول حول المشاريع والإصلاحات المبرمجة خلال هذا المخطط الخماسي.

إثر ذلك، تداول أعضاء اللجنة حول ملامح مخطط التنمية باعتباره وثيقة استراتيجية وطنية تحدد توجهات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وتضبط الاهداف التنموية والتوجهات العامة وسياسات التنمية المجالية والاصلاحات الكبرى على مدى خمس سنوات مع التطرق الى الاطار الدستوري والقانوني المنظم لإعداد مخططات التنمية وفق مقاربة تصاعدية انطلقت من المستوى المحلي ثم الجهوي فالإقليمي وصولا الى الوطني. كما تم استعراض التوجهات العامة والإصلاحات والاهداف التنموية للمخطط والمتعلقة خاصة بضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، وتعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، وتحقيق الامن الغذائي والمائي والطاقي، والحفاظ على بيئة سليمة فضلا عن تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام.

وأكد النواب أن الوثيقة المعروضة تمثل مرجعا أساسيا يحدد التوجهات الكبرى للدولة والمشاريع والإصلاحات المزمع إنجازها خلال الفترة 2026-2030، انطلاقا من تشخيص للواقع على المستويات المحلية والجهوية والمركزية، حيث ثمّنوا مستوى التشخيص الوارد بها، معتبرين أنه اتسم بالدقة والشمول وتطرق لأغلب الإشكاليات التي سبق أن تمت اثارتها من قبل أعضاء اللجنة خلال جلسات الاستماع المنعقدة مع ممثلي الوظيفة التنفيذية في اطار الدور التشريعي والرقابي للجنة.

وفي علاقة بجملة المسائل المتصلة بمجالات اختصاصاتها، تداول أعضاء اللجنة حول التوجهات الاستراتيجية والإجراءات والمشاريع المبرمجة في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطوير البنية التحتية وذلك بهدف النهوض بالقطاعات الواعدة وتدعيم الاقتصاد الرقمي خاصة من خلال الدعوة الى إعادة هندسة الاقطاب التكنولوجية من أجل إحداث تحول نوعي في النموذج الصناعي وتجاوز التشتت القطاعي وضعف التنسيق والانتقال من مقاربة قائمة على توفير الفضاءات والبنية التحتية إلى مقاربة متكاملة تضع الابتكار والمعرفة، والقيمة المضافة في صميم التنمية الصناعية. كما تم التأكيد على أهمية مواصلة تنفيذ المشاريع المبرمجة في التحول الرقمي الذي لم يعد خيارا بل ضرورة تفرضها متطلبات التنمية وتطلعات المواطن في تحسين الخدمات الإدارية المُسداة إليه.وقد تساءل النواب عن مدى قابلية تحقيق بعض الأهداف والمشاريع المبرمجة فعليا ، معتبرين أن تحقيقها في الآجال المحددة يظل رهينا بتوفر الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة، على غرار برنامج رقمنة 100% من الخدمات والإجراءات الإدارية في أفق سنة 2030.

كما تطرق الاعضاء الى محور الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية، باعتبارها الأداة الأساسية لتنفيذ السياسات العمومية وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة حيث تمت الدعوة الى ضرورة العمل على اعتماد أساليب تصرف إداري حديث وإعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية في اتجاه تحسين مردوديتها عبر جملة من الإجراءات خاصة منها تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باعتبارها إحدى الآليات الكفيلة بدعم إنجاز المشاريع المبرمجة. وقد تم التساؤل حول الاصلاحات المضمنة بمشروع مراجعة قانون الوظيفة العمومية والإجراءات التي سيتم اتخاذها

لإعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمة التصرف فيها خاصة مع الإقرار، صلب وثيقة المخطط، بوجود صعوبات هيكلية عميقة داخل الإدارة والمؤسسات العمومية لعل أبرزها تضخم الهياكل الإدارية وضعف التنسيق بين المتدخلين والهشاشة المالية.

كما قدّم النواب، جملة من الملاحظات والتساؤلات المتعلقة بمنهجية تحديد الأولويات في المشاريع المبرمجة ومدى توفير الاعتمادات المالية اللازمة فضلا عن كيفية متابعة نسب الإنجاز السنوية لهذه المشاريع، مع الإشارة الى ان المخطط لم يتضمن الفرضيات التي تم الاعتماد عليها عند الاعداد ولم يحدد نسب انجاز سنوية متوقعة أو جدولة للمشاريع المبرمجة إضافة الى أن مؤشرات الأداء في عدد من القطاعات ، كمؤشرات انجاز المشاريع المتعلقة بالرقمنة، لم تكن كافية بما يحول دون متابعة نسبة الإنجاز وتقييمها لاحقا من قبل مجلس نواب الشعب في إطار ممارسته لدوره الرقابي، حيث تم التطرق في نفس السياق الى آليات متابعة وتقييم مدى تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة وذلك من خلال دراسة الميزان الاقتصادي السنوي والتقرير النصف مرحلي فضلا عن التقرير النهائي حول تقييم إنجازات الفترة 2026-2030.

كما أجمع أعضاء اللجنة بالتأكيد على أن البرامج والمشاريع التنموية يجب أن يتم مرافقتها بأطر تشريعية وترتيبة مواكبة لمقتضيات المرحلة بما من شأنه أن يؤسس لانتقال فعلي الى التنفيذ وبنسق يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة في مختلف المجالات على غرار الأمر المنظم للصفقات العمومية والقانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة ومجلة الاستثمار ومجلة الصرف والقانون عدد 49 لسنة 2015 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2. قـــرار اللّجنة:

مواصلة النظر في مشروع مخطط التنمية 2026-2030 من خلال المشاركة في جلسات الاستماع الموحدة الى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط المبرمجة بداية من يوم غد الثلاثاء 30 جوان 2026.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

سامي رايس **عماد الدين سديري**